«برقان» يرتب قرضا مشتركا بـ 350 مليون دولار

أعلن بنك برقان عن نجاحه في إتمام قرض مشترك بقيمة 350 مليون دولار (ما يعادل 105 ملايين دينار) لمدة 3 سنوات مع مجموعة من البنوك العالمية والإقليمية الرائدة. وقال البنك في بيان على موقع البورصة أمس، إن القرض سيستخدم لأغراض التمويل العام، موضحا أن البنك سيدفع عن هذه التسهيلات هامشا بواقع 95 نقطة أساس سنويا فوق سعر الليبور للدولار، على أن يكون السداد دفعة واحدة في نهاية مدة القرض.

«الأنباء» تنشر تفاصيل نسب الفائدة على الإيداعات الجديدة أو التي سيتم تجديدها

البنوك الكويتية ترفع الفائدة على الودائع

عائد المودعين الجدد يزيد 45٪ مقارنة بمن أودع قبل يونيو 2017.. زيادة جديدة بـ 0,25٪ بعد رفع «المركزي» سعر الخصم

محمود فاروق

عدلت غالبية البنوك العاملة في الكويت أسعار الفائدة على الودائع قصيرة الأجل خلال الأيام الماضية، وذلك بعد أن قرر بنك الكويت المركزي رفع سعر الخصم ربع نقطة مئوية الأسبوع الماضي، لأول مرة منذ بداية العام الحالي.

وفي التفاصيل رفع عدد من البنوك الكويتية الفائدة على الودائع لأجل بالدينار بنحو 0,25٪ للبنوك التقليدية وذلك في خطوة تلت تثبيت بنك الكويت المركزي سعر الخصم عند مستوى 3٪ الأسبوع الماضي وهو ما يثبت الفائدة على القروض دون تغيير.

وقالت مصادر مصرفية لـ «الأنباء»: إن زيادة الفوائد ستكون على الودائع الجديدة وكذلك الودائع القائمة مع ميعاد تجديدها، فعلى سبيل المثال إذا كانت الوديعة لمدة شهر واحد وسيتم تجديدها الأسبوع المقبل فإن تطبيق معدل الفائدة الجديد سيبدأ من الأسبوع المقبل.

وذكرت المصادر ان بعض البنوك التقليدية رفع الفائدة على الودائع لأجل بحدود ربع نقطة، فيما قامت البنوك الإسلامية العاملة برفعها بمتوسط اقل من ربع نقطة.

وأضافت المصادر أن بنوكا رفعت الفائدة على الودائع آجال شهر من 1,750٪ إلى 2٪ وثلاثة اشهر من 1,875٪ الى 2,125٪ فيما ارتفعت الفائدة على الودائع لآجال 6 أشهر بمقدرة ربع نقطة مئوية من 2٪ إلى 2,250٪ ورفع الفائدة على الودائع آجال عام من 2,125٪ الى 2,375٪.

3 زيادات رفعت العائد السنوي إلى 2,37٪ مقارنة بـ 1,65٪ قبل يونيو 2017

البنوك رفعت العائد على الودائع الدولارية 0,3 نقطة مئوية إلى 1,1٪ سنوياً

«المركزي» رفع الريبو 0,25٪ وتوقعات بعدم زيادة عائد سندات السيولة والتورق المقابل

3 زيادات على الودائع في 9 شهور تزيد جاذبية الدينار مقابل العملات الأجنبية الأخرى

زيادة العائد

وتمثل زيادة الفائدة على الودائع بالبنوك الكويتية الثالثة في 9 أشهر منذ يونيو من العام الماضي منها مرتين قابلهما تثبيت سعر الخصم. ليزداد العائد على الإيداع 0,75٪ خلال فترة اقل من سنة وهو ما يمثل قرابة 45٪ زيادة في العائد على الودائع التي كان يحصل عليها المودع في النصف الأول من العام الماضي.

فإذا كان لديك وديعة بقيمة 10 آلاف دينار فالعائد السنوي عليها (قبل يونيو 2017) كان بنسبة 1,65٪ وهو ما يقارب 165 دينار سنويا أما في حالة الإيداع اليوم لنفس القيمة بعائد 2,37٪ سنويا وهو ما يصل الى 237 دينارا سنويا بزيادة 72 دينارا عن العائد قبل يونيو من العام الماضي وبما يمثل زيادة 45٪ من العائد السابق.

الريبو وسندات السيولة

وبهدف إعطاء البنوك هامشا من اجل زيادة الفائدة على الودائع بالدينار، قام البنك المركزي برفع سعر إعادة الشراء أوراق الدين العام O/N REPO- لليلة واحدة بنحو 0,25٪، وتعد خطوة المركزي برفع سعر الفائدة لليلة واحدة REPO- O/N المرة الثالثة خلال 9 أشهر، حيث بلغت في مايو 2017 نحو 1٪ لتبلغ في ديسمبر نحو 1,5٪ لتصل الى 1,75٪ بعد قرار رفع سعر الخصم الى 3٪ الاربعاء الماضي.

ويصل سعر اعادة الشراء (الريبو) لمدة اسبوع 2٪ ولمدة شهر واحد 2,5٪.

ولم يطرح المركزي سندات سيولة حتى الان والتي رفع الفائدة عليها ربع نقطة مئوية لمرتين سابقتين ثبت فيهما سعر الخصم. ويتوقع ان يثبت بنك الكويت المركزي العائد على سندات التورق المقابل عند مستوياتها الحالية رغم زيادة سعر الخصم.

وذكر بنك الكويت المركزي في بيان سابق بعد تثبيت سعر الخصم ان الإقبال على القروض التجارية شهد عزوفا من جانب البنوك بعد تثبيت سعر الخصم لمرتين لصالح سندات السيولة والدين العام وهو ما يتوقع ان يتم تثبيت الفائدة على سندات السيولة بعد رفعها على القروض التجارية.

في هذا الإطار، يقوم بنك الكويت المركزي بتوظيف الأدوات والإجراءات المتاحة كسندات البنك المركزي وإصدارات أدوات الدين العام نيابة عن الحكومة وعمليات التورق المقابلة لهما وعمليات السوق النقدي لتحفيز البنوك المحلية لتعزيز جاذبية وتنافسية العوائد على الودائع بالدينار لديها وبناء هيكل مناسب لأسعار الفائدة على الدينار.

جاذبية الدينار

وتأتي خطوة رفع الفائدة على الودائع بالدينار بعد تأكيدات بنك الكويت المركزي توافر مساحة مناسبة لدى البنوك المحلية تمكنها من استيعاب زيادة أسعار الفائدة على الودائع بالدينار لديها في ظل أسعار الفائدة الحالية على القروض والتسهيلات الائتمانية التي تقدمها تلك البنوك، أخذا في الاعتبار الارتباط القائم ضمن هوامش محددة بين سعر الخصم الذي يقرره مجلس إدارة بنك الكويت المركزي والحدود القصوى لأسعار الفائدة على القروض والتسهيلات الائتمانية التي تقدمها البنوك المحلية بالدينار لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني.

ويعتبر الحفاظ على جاذبية الدينار الكويتي مقابل العملات الأجنبية الاخرى احد ابرز اهداف السياسة النقدية لبنك الكويت المركزي.

وأكد مصرفيون ان الخطوة تأتي في إطار تحسين الهامش القائم لصالح الدينار الكويتي بين أسعار الفائدة على الودائع بكل من الدينار والدولار بعد الزيادات السابقة في سعر الخصم منذ ديسمبر 2015.

الودائع الدولارية

زادت بنوك تقليدية الفائدة على الودائع الدولارية 0,3٪ من عائد سنوي يصل الى 0,8٪ لتصل الى 1,1٪ وذلك بعد رفع المركزي سعر الخصم 0,25٪ وهو ما يتزامن مع زيادة العائد على الودائع بالدينار الكويتي وبعد زيادة الفيدرالي الأميركي الفائدة بنفس النسبة تقريبا.

ويبلغ إجمالي حجم الودائع بالقطاع المصرفي بنهاية يناير الماضي 41,6 مليار دينار موزعة على 35 مليار دينار ودائع القطاع الخاص فيما تصل ودائع الحكومة إلى 6,6 مليارات دينار.

وتشير بيانات البنك المركزي الكويتي إلى وصول حصة الودائع تحت الطلب إلى20٪ من اجمالي حجم الودائع حيث تبلغ 8,4 مليارات دينار، حيث لا تدفع البنوك فوائد عن هذه الودائع.

العجز يتناقص إلى 2,52 مليار دينار قبل شهر واحد من نهاية العام المالي 2018/2017

211 مليون دينار فائض بالميزانية في فبراير

مصطفى صالح

وصل عجز الموازنة في 11 شهرا بنهاية فبراير الماضي إلى 2,52 مليار دينار بعد استقطاع 1,44 مليار دينار لصالح احتياطي الأجيال القادمة لتسجل الميزانية الحكومية عجزا قدره 1,08 مليار دينار قبل الاستقطاع، وذلك حسب التقرير الشهري الصادر عن وزارة المالية.

وبذلك يكون عجز الموازنة قد انخفض بـ 211 مليون دينار خلال شهر فبراير الماضي، حيث وصل العجز بنهاية يناير إلى 2,73 مليار دينار بعد استقطاع احتياطي الأجيال. بنسبة انخفاض في العجز وصلت إلى 8٪ بعد الاستقطاع و26٪ انخفاضا بعجز الموازنة بنهاية فبراير قبل الاستقطاع.

ويأتي تراجع العجز بدعم من نمو الإيرادات خلال فبراير حيث تمت إضافة 1,7 مليار دينار الى الإيرادات لترتفع من 12,7 مليار دينار بنهاية يناير الى 14,4 مليار دينار بنهاية فبراير.

وفي المقابل، جاءت زيادة المصروفات خلال فبراير الماضي بقيمة أقل وصلت الى 937 مليون دينار فقط لتصل إلى 13,6 مليار دينار مقارنة بـ 12,7 مليار دينار في نهاية يناير.

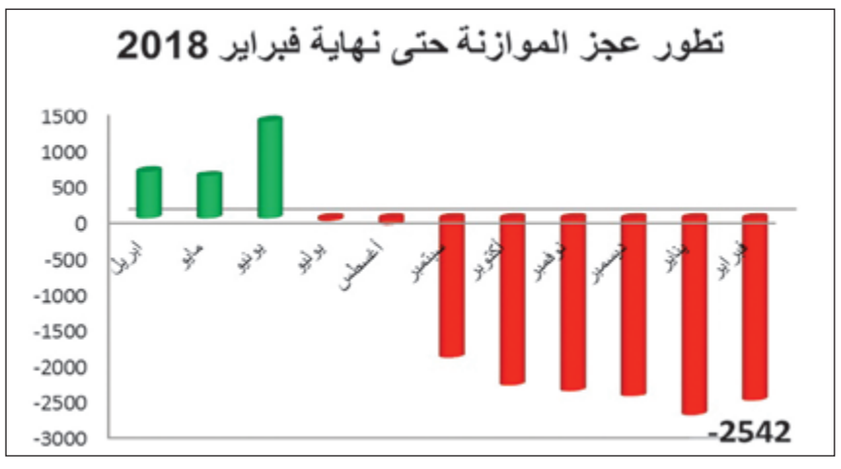

1,7 مليار دينار إيرادات الحكومة في فبراير مقابل 937 مليوناً مصروفات

382 مليون دينار مصروفات لم تثبت خلال فبراير لعدم اكتمال الدورة المستندية

ويصل بذلك الفارق بين إيرادات ومصروفات فبراير لفائض بقيمة 758 مليون دينار إلا ان المصروفات التي لم يتم إثباتها في الدورة المستندية لدى الهيئة والوزارات خلال فبراير وصلت الى 382 مليون دينار وهو ما خفف الفائض الى 382 مليون دينار إضافة الى المستقطع من إيرادات فبراير بنسبة 10٪ بقيمة 169,5 مليون دينار وهو ما دفع الفائض الى 211 مليون دينار.

وبلغت قيمة استقطاع احتياطي الأجيال المقبلة 1,44 مليار دينار تمثل 10٪ من إجمالي الإيرادات البالغة 14,4 مليار دينار خلال الـ 11 شهر الأولى من العام المالي 2018/2017 مقابل إجمالي مصروفات للجهات الحكومية بقيمة 13,6 مليار دينار، فيما بلغت المصروفات الحكومية التي لم يتم إثباتها في حساب المصروفات لعدم اكتمال الدورة المستندية 1,85 مليار دينار.

تراجع العجز

لم يكن أكثر المتفائلين في بداية العام المالي ان يتوقع ان يأتي الحساب الختامي بعجز أقل من نصف المتوقع، حيث توقعت الحكومة ان يصل عجز الموازنة للعام المالي 2018/2017 الى مستوى 7,9 مليارات دينار بتحقيق إيرادات تصل لـ 13,3 مليار دينار ومصروفات واستقطاعات 21,2 مليار دينار

وحتى نهاية فبراير الماضي فإن العجز ولمدة 11 شهرا يمثل 31٪ من العجز الذي توقعته الحكومة للعام المالي بالكامل والذي لم يتبق منه سوى شهر واحد فقط.

لذلك بات واضحا ان عجز الميزانية الحكومية للعام المالي 2018/2017 سيكون أقل من نصف التقديرات.

وذهبت بعض التوقعات الى وصول عجز الميزانية الحكومية في حسابها الختامي بنهاية العام المالي 2018/2017 ليصل الى 3 – 3,5 مليارات دينار بحسب مركز الشال وعلى أساس بقاء أسعار النفط الحالية.

أسعار النفط

وتأتي زيادة الإيرادات في فبراير على الرغم من التراجع الذي شهده سعر النفط مقارنة بيناير، حيث بلغ متوسط سعر برميل النفط الكويتي خلال فبراير الماضي 61,8 دولارا مقارنة بمتوسط سعر برميل النفط الكويتي خلال يناير والذي وصل الى 65,6 دولارا للبرميل.

ويعتبر متوسط سعر برميل النفط الكويتي خلال فبراير ثاني أعلى مستوى شهري خلال العام المالي الجاري بعد يناير وكان شهر يونيو من العام الماضي قد شهد أقل متوسط لسعر برميل النفط الكويتي عند 44 دولارا.

تضم 56 فندقاً تحتوي على 8400 غرفة

الكويت الأخيرة خليجياً في عدد الفنادق

محمود عيسى

حلت الكويت في المركز الأخير خليجيا وقبل الأخير في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من حيث عدد الفنادق العاملة فيها والذي بلغ 56 فندقا تحتوي على 8400 غرفة فندقية كما في نهاية عام 2017، فيما بلغت نسبة الإشغال في المتوسط 56,7٪ بارتفاع 8,8٪ عما كانت عليه في 2016، كما بلغت تكلفة الليلة الواحدة 181 دولارا، بينما بلغ العائد لكل غرفة متاحة 102,42 دولار بانخفاض 0,6٪، في حين تصدرت الإمارات القائمة بعدد 771 فندقا تحتوي على نحو 148 ألف غرفة، حيث تستحوذ إمارة دبي منها على 479 فندقا بواقع 98 ألف غرفة فندقية، وبلغ متوسط نسبة الإشغال 75,1٪ وتكلفة الليلة الواحدة 163 دولارا.

وفي تحليل لها تناول قطاع السياحة والسفر والفنادق في منطقة مينا، قالت مجلة ميد نقلا عن شركة اس تي ار غلوبل المتخصصة بقياس البيانات الفندقية، ان هذا القطاع يحقق تقدما على صعيد التغلب على التحديات المصاحبة لضعف النمو الاقتصادي في المنطقة.

وأشار التحليل الى أن النظرة المستقبلية لقطاع السفر والسياحة في منطقة مينا إيجابية على الرغم من التقلبات في السنوات الأخيرة، وقد تجاهلت الفنادق حالة الركود في عام 2016 وتراجع الأسعار في عام 2017 لتسجل نموا ثابتا في أعداد السياح، كما ان شركات الطيران ظلت هي الاخرى قادرة على تحقيق التقدم، على الرغم من المنافسة والاضطرابات الجغرافية.

وفي حين يستمر دخول غرف جديدة من قبل الفنادق في التأثير على أسعار الغرف، الا انه يجري في الوقت الحاضر استقطاب المزيد من الأعمال من أسواق مثل الصين والهند، والتي تتجاذبها دبي على وجه الخصوص.

وتشير البيانات الصادرة عن مجلة ميد بروجكتس التي تتبع المشاريع في المنطقة الى توقعات بترسية ما قيمته أكثر من 14 مليار دولار من مشاريع إنشاء الفنادق في عام 2018 وحده.

ولما كانت دولة الإمارات تمثل السوق الأكبر للاستثمار الفندقي فقد تستحوذ على 8,4 مليارات دولار، وتليها السعودية بنحو 1,9 مليار دولار ثم قطر بحوالي 1,7 مليار دولار. ومن المتوقع أن يستمر النمو في السنوات القليلة المقبلة، حيث تعلن الحكومات الإقليمية عن خطط سياحية كبيرة للعقد المقبل.

وانتهت مجلة ميد الى القول انه برغم ان منطقة الشرق الأوسط سجلت نموا بنسبة 5٪ في عدد السياح الأجانب في عام 2017 على صعيد السفر والسياحة ليبلغ العدد الإجمالي 58 مليون زائر، وفقا لمقياس السياحة العالمي الصادر عن منظمة السياحة العالمية، فإنها كانت المنطقة الوحيدة في العالم التي تشهد تراجعا في الإيرادات لكل غرفة متاحة في عام 2017، حيث انخفضت بنسبة 5,6٪ على مدار العام، وفقا لشركة قياس البيانات الفندقية STR Global. وكان هذا يرجع في جزء كبير منه إلى زيادة العرض في سوق الفنادق.

«ميد»: 14 مليار دولار ترسيات متوقعة لمشاريع فنادق بالمنطقة في 2018

نظرة مستقبلية إيجابية لقطاع السفر والسياحة في الشرق الأوسط